مركز الطفولة الآمنة .. سعي حثيث نحو تخفيف حدة فقر المجتمع

هيام مبارك : أنشطتنا متنوعة وننتطلع إلى تحقيق تنمية وتغيير

عدن / أفراح صالح محمد :

مع بداية هذا الصيف بدأ النشاط التثقيفي والترفيهي لمركز الطفولة الآمنة الواقع في مديرية المعلا ، حيث نظم المركز مسرح الدمى في الحدائق العامة والأحياء الشعبية .

أوضحت ذلك الأخت هيام مبارك رئيسة المركز وأضافت أن هذا النشاط تطلب تدريب الأطفال لمدة (20) يوماً على كل مراحل العمل وتعريفهم بكيفية تركيب المسرح واستخدام الميكرفون للغناء والتمثيل وتحريك الدمى والإلقاء. وكان مسرح الدمى هذا إحدى الوسائل سريعة التوصيل للمعلومة حول فيروس الإيدز وانتشاره بين الأطفال.

وأضافت أنه عند عرض المسرحية انجذب إليها الكبار قبل الصغار في الشوارع وكان الحضور فاعلاً ومميزاً ولقي مشروع الدمى صدى بين الأطفال دفعهم إلى المطالبة بإعادة عرضه عدة مرات.

وقالت الأخت انشراح المدير التنفيذي للمركز إنه جرى اختيار أحياء شعبية فقيرة ينقصها الوعي بالنظافة وفيها سلوكيات خاطئة كما تم اختيار أماكن عامة ومزدحمة بالأطفال في المعلا ، التواهي والأحياء الشعبية في الشيخ عثمان وكريتر وخور مكسر وكان التفاعل كبيراً مع الأطفال مقدمي المسرحية الذين يعتبرون مثقفي أقران.

كما زار المركز طالبات من مخيم صيفي في التواهي وتعد هذه أول زيارة لهم إلى المركز وتهدف الزيارة كما أوضحت ذلك الأخت شيماء شكيب (مرافقة ومدرسة في مدرسة ابن خلدون بالتواهي) إلى توجيه الطالبات إلى العمل التطوعي المجتمعي لما له من قيمة و أهمية في مساعدة الآخرين .

واستعرضت الأخت سميحة مبارك نائبة المركز ما يقدمه المركز من خدمة تعليمية وصحية وإيوائية وتوعية وتهذيب للأطفال نـزلاء المركز من (أطفال الـشوارع) من مختلف محافظات الجمهورية ومن أعمار مختلفة وقالت إن للمركز خطة صيفية تتمحور حول استقبال الزوار من فتيات وفتيان جمعيات ومراكز ومنظمات مختلفة كما تقام مباريات تنافسية لكرة القدم وكل يوم خميس يزور المركز شباب من اتحاد شباب اليمن – فرع عدن .

كما لدينا في هذا اليوم أنشطة ترفيهية مثل الغدير وصعود الأطفال على (التلفريك) الكهربائي ، ويتم تدريب الشباب على مهارات حياتية لتنميتهم فمنهم من هو في سن (14) سنة وعددهم 8 ، كما أن الدار تستوعب الأطفال من عمر سنتين إلى ثمان سنوات إما عن طريق أسرهم أو من هم في الشوارع ويظل في المركز حتى سن (14) سنة ويتم إعادته إلى الأسرة وخلال هذه الفترة يظل التواصل مستمراً مع الأسرة كما يقوم المركز باستخراج دفاتر إعانة شهرية لهم والمركز هو الوصي عليه حماية له.

من طفل إلى طفل

وأضافت الأخت سمية أن الجانب التعليمي في المركز مهم جداً وهناك مشروع تعليمي من طفل إلى طفل ، وقد قال عنه طلال أحمد محمد (14) سنة أنه يقوم بتعليم أطفال الروضة في المركز عبر دليل (الميسر الصغير) المقدم للمركز من منظمة اليونسيف ، كما يشاركه مازن جمال (14) سنة في تعليم أطفال الروضة الخاصة بالمركز ويعدان تقارير عن سير عملهم.

وتضيف سميحة مبارك أن المركز أعد مسحاً عن الأسر الفقيرة ويتم في شهر رمضان من كل عام توزيع مواد غذائية للفقراء والمحتاجين كما يتم توزيع غداء جاهز لعدد من الأسر في أيام معينة من الشهر وتشرف على التوزيع الأخت نجاة الحمادي إحدى الموظفات في المركز التي قالت: إننا في المركز نهتم بإيصال هذا الغذاء إلى الأسر الفقيرة مغطى بإحكام وساخن ويتنوع بين اللحوم والدجاج والأسماك (بحسب إمكانيات المركز) وتستفيد منه أكثر من 50 أسرة في مناطق متفرقة .

و أضافت الأخت سميحة أن هناك نشاط الحقيبة المدرسية وهو نشاط يختلف عن الاعتيادي حيث إننا نشرك البنات الصغيرات (التلميذات) في اختيار ما يرغبن من الملابس والأدوات المدرسية.

وتقول الأخت هيام مبارك:يستمر مركز الطفولة الآمنة في استقبال أطفال الشوارع ويتحمل مسؤولية حمايتهم من التشرد بسبب الجوع والفقر ويحتضنهم في مقره بالمعلا في بيئة نظيفة تضمن لهم الحصول على التعليم والتوعية والتهذيب حتى سن (14) عاماً ليتمكنوا من أن يعودوا إلى أسرهم وهم في صحة جيدة ومستوى تعليمي جيد ، كمال يوفر لهم المركز دفتر إعانة شهرية مقدمة من صندوق التنمية الاجتماعي تفيدهم في مواصلة الحياة.

كما أن للمركز أنشطة متنوعة أخرى منها دعم المدارس بالألعاب الرياضية والتوعية بالأمراض مثل فيروس الإيدز والمساهمة الفاعلة في التخفيف من حدة الفقر لدى أعداد كبيرة من الأسر في محافظة عدن: وتظل قيادة المركز تبحث عن المشاريع التي تساهم من خلالها في مساعدة المجتمع وتحقيق تنمية مستدامة لأفراده.

وكيل مصلحة الضرائب بصنعاء لـ 14 أكتوبر :

دورات وندوات للصحافيين سيتم تنظيمها قريبا على مستوى محافظات الجمهورية

نوه الدكتور/ جمال محمد سرور وكيل مصلحة الضرائب في صنعاء بالدور الفعال الذي تقوم به صحيفة "14 أكتوبر" ومبادرتها في أي مهمة وطنية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأكد أن المصلحة تقف أمام تطبيق أحد التوجيهات الملحة الذي يتطلب نجاحه جملة من الجهود والمبادرة ليس فقط من قبل مصلحة الضرائب بل من المجتمع وفي مقدمته وسائل الإعلام والصحافيون.

وأضاف: أن قانون ضريبة المبيعات صدر في 2001 برقم (19) وشهد فترة تعثر في التطبيق، وقانون الضريبة العامة للمبيعات ليس قانوناً جديداً بل كان قانوناً بديلاً عن قانون الإنتاج والاستهلاك الصادر برقم (70) الذي احتوى على جملة من المواد القانونية، وقد تميز هذا القانون بمعدلاته، أي تقريره ألا يتجاوز معدل الضريبة 5 ٪ وهي أقل نسبة في العالم.

لقاء/ أمل حزام المذحجي

قانون ضريبة المبيعات يحقق مبدأ العدالة الضريبية

كل مكلف يقدم إقراره بصورة طوعية

وأضاف وكيل مصلحة الضرائب: أن القانون اقتصادي، اجتماعي، ويحقق مبدأ العدالة الضريبية، ومعدل الضريبة المفروضة لا يزيد على 5 ٪ من سعر البيع للمبيعات، والقانون يعطي ثقافة اجتماعية واقتصادية، أي أن كل مكلف يقدم إقراره بصورة طوعية، ومن خلال تقديم الإفادة يتم التحاسب مع المكلف وفقاً لبنود ومحتويات قانونية.

وأشار الدكتور/ جمال محمد سرور إلى "أنه في عام 2005م تم تعديل بعض مواد هذا القانون، وفي 2007م بدأ التطبيق على أسس آلية تطبيق ضريبة المبيعات التي تم الاتفاق فيها مع القطاع الخاص، واستمر هذا الوضع إلى سنة 2009م"، مؤكداً أنه بعد انتهاء هذه الآلية بعد مرور فترة تسع سنوات وهي فترة للتحضير والتمهيد وأخذ آراء القطاع الخاص في أكثر من لقاء ومشاركة فعالة من قبل الجهتين بدأ التطبيق الفعلي في 1/ 7/ 2010م بموجب قرار مجلس الوزراء، وفي هذا الوقت نلاحظ رضا أكبر عدد من شريحة المكلفين عن سير التطبيق.

وأوضح أن القانون لا يأخذ من مستحقات المكلف كما يقال عنه، ودور المكلف نقل الضريبة من المستهلك إلى الإدارة الضريبية بموجب آلية سهلة جداً ومعاملة راقية لا تختلف عن القوانين العالمية من حيث النسبة، حيث إن نسبة الضريبة العامة للمبيعات تتراوح بين 20٪ و25 ٪ في معظم دول العالم، وفي مصر تصل إلى أكثر من 10 ٪، والأردن تصل إلى 20 ٪، ولبنان إلى 15 ٪، أما في اليمن فهي 5 ٪ وهي على السعر النهائي للمستهلك، فكل ما يؤخذ في الجمارك من ضريبة فهي تحت الحساب تقيد لصالح المكلف ثم يقدم إقراره الشهري، وهي عبارة عن ورقة يبين فيها حجم ضريبة المبيعات وإشارة فاتورة من رقم إلى رقم دون إرفاق أي شيء ويتم الدفع في أي بنك أو جهة مالية باسم حساب مصلحة الضرائب.

مشكلة عدم فهم القانون من بعض المكلفين

واستطرد الدكتور/ جمال قائلاً: إن هذه النسبة (5 ٪) من سعر البيع بموجب إقرار المكلف تحسب على مبيعاته الشهرية فقط بخصم ما دفعه (5 ٪) في الجمارك تحت الحساب ويدفع الباقي إن وجد عليه، ويظهر للمكلف رصيد دائم في المصلحة ويتم التعامل فيها بنظام الخصم والاسترداد وفي فترة لا تتجاوز العام المالي، فيكون له رصيد دائم، يسترد المكلف به الفارق الذي لصالحه وفي النهاية فالضريبة ليست على المكلف وإنما هو ناقل لها ولا يتحمل عبء الضريبة وليس صحيحاً أنه يدفع في كل مرحلة 5 ٪ وإنما تحسب عليه في النهاية، وكل ما يدفعه مسبقاً يبقى له في رصيده تحت الحساب.

وأكد أن كل ما يشاع عن مقاومة المكلفين لتطبيق القانون عدم فهم القانون وهناك من لا يريد أن تكشف حساباته، حيث إن المكلف يكون له دخل من الأرباح التجارية إذا كشفت فسيدفع ضريبة نسبتها 35 ٪ من الأرباح، ونحن نؤكد أن هذه المشكلة لها حل حيث إنه من يخش إظهار أرباحه التجارية والصناعية عليه ألا يخاف لأن الدولة ستخفض الضريبة من 35 ٪ إلى 20 ٪ وقد تصل إلى 15 ٪.

التاجر ليس مسؤولاً عن الضريبة .. والضريبة ليست مسؤولة عن زيادة الأسعار

المصلحة على استعداد تام لتقديم التسهيلات

واسترسل وكيل مصلحة الضرائب في حديثه قائلاً: الحقيقة أن التاجر ليس مسؤولاً عن الضريبة والضريبة ليست مسؤولة عن زيادة الأسعار ولا علاقة بينهما، مؤكداً أن المصلحة على استعداد اليوم لتسهيل مهمة تطبيق القانون من خلال نقل إقراراتهم كما هي وعلى مسؤولياتهم، ولا نراجع ولا نبحث إلا إذا ثبتت لدينا محاضر مستندية بأن الشخص تهرب ضريبياً، فالمراجعة تتم بالعينة وفق النظام ويتم التعامل معه قانونياً فلا نطلب منهم إرفاق فواتير بطريقة شهرية في يوم 21 من كل شهر وإنما نتعامل معهم بأسلوب التقسيط مع استمرارية العمل.

وتطرق الدكتور/ جمال محمد سرور إلى موضوع المديونية فمثلاً هناك طرق قانونية يتم التعامل بها وبمستندات رسمية بطريقة سهلة وشفافة من دون أي عراقيل.

لدينا موقع إلكتروني خاص يحوي القوانين وخدمات المكلفين

التركيز على توعية المكلف

وأضاف وكيل مصلحة الضرائب في صنعاء أن عملية التوعية إحدى المهمات الرئيسية التي تقوم بها المصلحة بانتظام من خلال وسائل الإعلام المرئية، فقد تم التركيز على توعية المكلف من خلال حملات خاصة يتم تنفيذها، ولدينا موقع الكتروني خاص فيه جميع القوانين وخدمات المكلفين للتواصل والاستفسار، ولجنة فنية متخصصة، كما عملنا دورات للتجار والغرف التجارية وللمحاسبين القانونيين ومحاسبي الشركات ولكن هناك تقصيراً في التوعية من وسائل الإعلام، واليوم لدينا خطة إعلامية حيث سيتم قريباً عقد دورات وندوات للإعلاميين والصحافيين في محافظات الجمهورية.

ودعا جميع الصحافيين إلى المشاركة في الحملات الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ودعا المكلفين إلى الاستماع إلى القول الحق والابتعاد عن المكايدات، والاحتكام إلى القوانين والمساعدة في تطبيقها.

ليس صحيحاً بل هناك شريحة قليلة ربما لديهم رؤية معينة ونحن في حوار دائم معهم، فهم يرون أن هناك تعارضاً في تطبيق نظام الزكاة مع نظام الضريبة وتطبيق ضريبة المبيعات من جهة الحلال والحرام، وربما هناك مشكلة في